

مرسوم بشأن تسيير مخازن الحبوب بميناء الدار البيضاء

## مرسوم رقم 2.77.442 بتاريخ 16 ربيع الثاني 1397 (5 أبريل 1977) بشأن تسيير مخازن الحبوب بميناء الدار البيضاء<sup>1</sup>

إن الوزير الأول.

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 12 ربيع الثاني 1349 (6 شتنبر 1930) بمنح الامتياز في مخازن الحبوب إلى غرفة التجارة والصناعة العصرية بالدار البيضاء ولاسيما الفصلين 37 و38 من كناش التحملات المضاف إلى الظهير الشريف المذكور؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري،

يرسم ما يلي:

### الفصل الأول

يسحب ابتداء من 13 جمادى الثانية 1397 (فاتح يونيه 1977) الامتياز في مخازن الحبوب الممنوحة لغرفة التجارة والصناعة العصرية بالدار البيضاء طبقا للظهير الشريف المشار إليه أعلاه المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1349 (6 شتنبر 1930).

### الفصل الثاني

يحل المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني ابتداء من نفس التاريخ محل غرفة التجارة والصناعة العصرية بالدار البيضاء في حقوقها والتزاماتها، ويجوز على الفور المنشآت والأجهزة وملحقاتها وجميع المرافق العقارية والأثاث المنقولة والتجهيزات اللازمة لاستغلال المصلحة وتسيير المنشآت والأجهزة وكذا الأموال الاحتياطية؛

ويتولى ابتداء من نفس اليوم تحصيل جميع مداخيل الامتياز.

ويلزم المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني على الخصوص بأداء الأقساط السنوية الباقية الواجب دفعها عن فائدة واستهلاك الاقتراضات المخصصة بتأسيس الأجهزة والآلات كما يلزم بتحميل جميع النفقات القانونية الملتمزم بها المتعلقة بتسيير المصلحة.

### الفصل الثالث

إن مقتضيات كناش التحملات المضاف إلى الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1349 (6 شتنبر 1930) تبقى مطبقة على المكتب الوطني المهني للحبوب

1- الجريدة الرسمية عدد 3373 بتاريخ 4 رجب 1397 (22 يونيه 1977)، ص 1828.

والقطاني إلى أن ينشر كناش تحملات ملائم جديد يراعى فيه التسيير الجديد المعهود به إلى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

### الفصل الرابع

يسند تنفيذ هذا المرسوم إلى وزير الأشغال العمومية والمواصلات ووزير الفلاحة والإصلاح الزراعي ووزير المالية كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 16 ربيع الثاني 1397 (5 أبريل 1977).

الوزير الأول،  
الإمضاء: أحمد عصمان.

وقعه بالعطف:

وزير الأشغال العمومية والمواصلات،

الإمضاء: أحمد التازي.

وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي،

الإمضاء: صالح المزيلي.

وزير المالية،

الإمضاء: عبد القادر بنسليمان.